

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة



الجلسة العامة ٧

الخميس، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

الساعة ١٥:٠٠

نيو يورك

الرئيس: السيد هينادي أودو فينوكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيليية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

报 告 (Add.1 و A/ES-10/16)

مشروع قرار (A/ES-10/L.3)

إن سنغافورة تأسف للظروف التي جعلت ذلك ضرورياً. وهذه الظروف واردة في تقرير الأمين العام - الوثائق A/ES-10/6 A/ES-10/6/Add.1 و A/ES-10/6/Corr.1 و A/ES-10/6/Add.1 - التي أعدت تنفيذاً للقرار إطار - ٢١٠ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ومن المؤسف، أن إسرائيل تواصل أنشطة وصفها المجتمع الدولي ماراً وبشكل لا غموض فيه بأنها غير مقبولة. ونحن نأسف لأن الحكومة الإسرائيليية لا تصنفي إلى رسالة المجتمع الدولي الواضحة، وتتجاهل رغبات غالبية أعضاء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ذكرنا في جميع المناسبات السابقة عندما نوقشت هذه المسألة، أن قرار الحكومة الإسرائيليية ببدء بناء مستوطنة إسرائيلية في القدس الشرقية يمكن أن يقوض روح الثقة والتعاون الحيوية لنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط.

وذكرنا أيضاً في جميع المناسبات السابقة التي نوقشت فيها هذه المسألة، أن لكل الحكومات الحق في وضع السياسات التي تبني باحتياجات إسكان سكانها. وهذه في الواقع هي إحدى المهام الأساسية لآلية حكومة تتصرف باحترام الذات. وإسرائيل من حقها وضع خطط

السيد باونج (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنجليزية):
في ١٥ تموز/يوليه من هذا العام، اجتمعت الجمعية العامة في استئناف دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة للنظر في البند المعنون "الأعمال الإسرائيليية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة". قبل ذلك، وفي شهر آذار/مارس ونيسان/أبريل، اجتمعت الجمعية العامة، في استئناف دورتها الثانية والخمسين وفي دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، على التوالي، بشأن المسألة نفسها. ومن المؤكد أن وضع مؤسفاً استثنائياً يستلزم اجتماع الجمعية لمرة رابعة خلال تسعة أشهر بشأن هذه المسألة نفسها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفووية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم تصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى تلك المنطقة، وزير خارجية روسيا السيد بيفغين بريماكوف كانت مساهمة هامة في الجهود الرامية إلى إيجاد سبيل للخروج من المأزق الذي وصلت إليه الحالة المتأزمة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وخلال هذه الزيارة قدم الوزير الروسي مبادرة هامة تتمثل في اقتراح مدونة لسلام وأمن في الشرق الأوسط، كما يرد في الوثيقة A/52/570، وهدف هذه المبادرة التشجيع على تعزيز مناخ الثقة والشرعية الدولية والاحترام المتبادل وتنمية التعاون الاقتصادي في المنطقة.

ونقدم الشكر للأمين العام على تقريره المفصل الذي أعده استجابة للقرار دإط - ٣١٠ الذي اتخذه الجمعية العامة في تموز/يوليه. وتعكس الوثيقة على نحو شامل موافق غالبية الدول حيال موضوع عقد مؤتمر بشأن إنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ونرى أن التقرير يعكس رأياً عريضاً مؤداه أن عقد هذا المحفل الرئيسي يجب أن يسبق إعداد نوعي شامل حتى يمكن لهذا المؤتمر أن يعزز الفرص لتحقيق سلم دائم في المنطقة ويضمن احترام جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وتوافق روسيا على الرأي المؤيد لعقد هذا المؤتمر. ومع ذلك فإننا نتفق في الرأي مع الدول التي تقترح أن تؤخذ في الاعتبار الإمكانيات الكامنة في جميع الاقتراحات التي يكمel بعضها بعضاً وأن تدرس هذه الاقتراحات بجدية. وفي هذا الصدد فإن فكرة تنظيم اجتماع للخبراء من البلاد المعنية فكرة جديرة بالاهتمام. فهذا الاجتماع يمكن من ناحية أن يقيّم بشكل موضوعي جميع جوانب الاقتراح الخاص بعقد المؤتمر ومن ناحية أخرى أن يقدم آراء لتحسين الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية. واستخدام خدمات لجنة تقصي الحقائق الدولية هو تدبير آخر ممكن أثار - على حد علمنا - اهتمام بعض الدول.

روسيا مستعدة للإسهام في الجهود المشتركة الرامية إلى إعداد صيغة مقبولة على نحو متبادل يمكن أن تساعد في تنفيذ أحكام الاتفاقيات المتعلقة بالأراضي المحتلة. ونأمل أن تتعكس هذه الصيغة في مشروع القرار الذي سيعتمد في جلسة اليوم.

إن روسيا أحد المشاركين في رعاية عملية السلام ولذلك سنواصل اتخاذ خطوات أخرى ثابتة تكفل إحرار تقدم حقيقي في هذه العملية بغية التقارب بين مواقف

إسكان لها لتوفير احتياجات الإسكان لليهود والعرب على حد سواء في ذلك البلد. إلا أن اختيار القدس الشرقية مكاناً لمشروع الإسكان مثير للخلاف لأن الخطوات الانفرادية التي يمكن أن تغير الوضع الراهن للقدس لن تؤدي إلا إلى تعقيد المفاوضات الصعبة فعلاً. والوضع النهائي للقدس، وهي مدينة ذات أهمية مقدسة ليس لليهود فحسب وإنما أيضاً للمسلمين والمسيحيين، لا يزال متوقفاً على نتيجة المفاوضات بين الطرفين. لذلك تحت سنغافورة الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في مشروع الإسكان في القدس الشرقية حتى يمكن لعملية السلام أن تستمر دون إعاقة.

وتعتقد سنغافورة اعتقاداً جازماً أن عملية السلام هي الطريق الوحيد لتحقيق السلام والأمن للفلسطينيين وكذلك لإسرائيل وجيرانها. وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بالسلام الشامل والعادل وال دائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وفي إطار القانون الدولي. وسنظل نفعل كل ما في وسعنا لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين وذلك حتى نحقق الطموحات العادلة للشعب الفلسطيني.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعكس استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة استمرار الجهود في التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط.

والى يوم يجب أن نعمل على كسر طوق الجمود هذا، وأن نشجع ونحو، إذا اقتضت الحاجة، الأطراف على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار المفاوضات العربية الإسرائيلية وأن تكفل الالتزام غير المشروط بمبادئ التسوية في الشرق الأوسط.

ونأسف أسفًا عميقاً لعدم تنفيذ إسرائيل للقرارات التي اتخذت في نيسان/أبريل وتموز/يوليه الماضيين في المراحل المبكرة للدورة الاستثنائية الطارئة بشأن وقف أنشطة بناء المستوطنات في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية الأخرى. وروسيا تعارض أية أعمال انفرادية تؤثر تأثيراً سلبياً على العملية التفاوضية. ومرة أخرى نطالب إسرائيل بوقف بناء مستوطنات جديدة والبدء فوراً في التنفيذ العملي الكامل للاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية. وينبغي بطبيعة الحال أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لإسرائيل.

السيد الحشاني (تونس): تجتمع الجمعية العامة اليوم في إطار هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة لمعاودة النظر في موضوع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويلتئم اجتماعنا هذا في ظرف شهد فيه هذه المسألة تطوراً سلبياً أبعد ما يكون عما كانت قد طالبت به الجمعية العامة. فمن الواضح لكل متابع لتطور الأوضاع في القدس الشرقية وغيرها من الأراضي الفلسطينية أن إسرائيل لم تستجب لأي من المطالب التي وجهتها إليها هذه الهيئة الموقرة سواء في قرارها الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أو في قرارها الصادر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. فلم تضع إسرائيل حداً لبناء مستعمرة جبل أبو غنيم في الجزء الشرقي لمدينة القدس كما طالبها بذلك الجمعية العامة، ولم توقف عن نشاطها الاستعماري في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. كذلك لم تستجب إسرائيل للنداءات المتعلقة بوضع حد لمساراتها المختلفة اللاقانونية التي تستهدف السكان الفلسطينيين بمدينة القدس. ولم تقبل إسرائيل السلطة الممثلة في الآن الانطباقية القانونية لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب على كافة الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧.

إن إسرائيل لم تطبق أدنى تلك المطالب ولم تأتينا الأنباء حتى بما يفيد النية أو الاستعداد من قبلها للكف عن أعمالها غير القانونية، وهي أعمال يعرف الجميع ما تنتهي عليه من خطورة بالغة على الأصعدة السياسية والجغرافية والديمografية والاقتصادية. وهي كذلك أعمال يعي العالم بأسره ما لها من انعكاسات سلبية على عملية السلام وعلى ثقة الشعب الفلسطيني وباقى شعوب المنطقة في تلك العملية وعلى آفاق إقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط. هكذا تواصل إسرائيل تحديها لإرادة المجتمع الدولي ولهذه الجمعية العامة بالذات، معنة في انتهاء القانون الدولي، وضاربة عرض الحائط بكل القرارات الأممية، ومخلة بالالتزامات التي تفرضها عليها عضويتها في منظمة الأمم المتحدة.

والحال تلك، يتوجب على المجموعة الدولية ألا تبقى مكتوفة الأيدي وأن تقف في وجه التعتن، ويعين على هذه الهيئة الموقرة موصلة وقوتها الحازمة لدرء الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، وفاء منها

الأطراف والمساعدة في إيجاد قاسم مشترك في النهج التي يتبعها العرب والإسرائيليون على أساس مبادئ مدريد والاتفاقات التي تم التوصل إليها.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في فلسطين وفي الشرق الأوسط، بالنسبة لنا في أفريقيا، مصدر قلق بالغ. فقد اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية قرارات ترحب فيها بعملية السلام وتحض جميع الأطراف المعنية وبصفة خاصة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على المثابرة في توطيد دعائم عملية السلام بغية التوصل إلى تحقيق السلام والرخاء اللذين يستعصى تحقيقهما على المنطقة منذ عدة عقود.

ويتمثل موقف منظمة الوحدة الأفريقية في أنه ينبغي للمجتمع الدولي عند هذا المنعطف الخطير، أن يساعد في إنقاذ منطقة الشرق الأوسط، من الآلام المبرحة للصراع ومن احتمال نشوء حرب شاملة. وينبغي أن تنفذ بإخلاص أحكام الاتفاقيات القائمة المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وينبغي للقيادة الإسرائيلية أن تسلم بالحقائق القائمة على أرض الواقع وأن تحل جميع القضايا المتعلقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك الوقف الفوري لجميع الأعمال الاستفزازية غير الشرعية المتمثلة في بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ونرى أن إنشاء هذه المستوطنات هو أهم سبب بمفرده للأزمات الحالي والتورط الذي يسود المنطقة في الوقت الراهن.

أخيراً أود أن أذكر أنه عندما بدأت عملية السلام، زادت آمال شعوب منطقة الشرق الأوسط التي عانت طويلاً، في أن ترى مستقبلاً يسوده السلام والأمن. ومع ذلك فإن الحلول لا يمكن أن يكتب لها الدوام إذا ما ظلت لغة التعتن والميل إلى القتال تطفى على إمكانية البحث عن تسوية. ووفدي مقتني أنه يجب العمل بنية صادقة على اغتنام هذه الفرصة التي تبشر بالخير وتحث الأطراف على أن تستأنف بحسن نية الاتصالات على أساس الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وأن تستلهم في سعيها إلى تحقيق السلام الدائم الإنجازات التي حققتها منذ مدريد.

إن زimbabwoi تؤيد مشروع القرار المطروح على هذه الدورة الاستثنائية الطارئة وتحث جميع الدول على تأييده.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نسلم جمِيعاً، نحن الحاضرون هنا اليوم، بأن هناك عدداً من القضايا المسببة للخلاف، التي أعادت مؤخراً قدرة الفلسطينيين والإسرائيليين على التحرك إلى الأمام في سعيهم من أجل إحلال سلام دائم. وهذه القضايا هامة و تستحق النظر الجاد. إلا أن حكومة بلدي لا تعتقد أن هذا هو الوقت الملائم أو المكان المناسب أو الشكل الذي يمكن فيه أن تحظى تلك القضايا بما تستحقه من اهتمام. ونحن لا نعتقد أن مشروع القرار المطروح أمامنا يمكنه أن يخدم قضية السلام في الشرق الأوسط سواءً في نبرته أو في محتواه. كما أنت لا تعتقد أنه ينبغي أن تتدخل الأمم المتحدة أو أي هيئة أخرى في المناقشات التي تتعلق بالقضايا التي قرر الفلسطينيون والإسرائيليون ألا تعالج إلا في مفاوضات مباشرة.

و قبل أن أناقش آراء حكومة بلدي حول هذه القضايا بمزيد من التفصيل، أود أن أبرز موقفنا إزاء النزاع الذي أدى إلى هذه المناقشة اليوم. تشاير حكومة بلدي الشواغل التي أعربت عنها دول أعضاء كثيرة حول قرار الحكومة الإسرائيلية ببدء البناء في هارحوما. ولقد أعربنا مراراً وتكراراً عن اعتقادنا بأن البناء في هذا الموقع لا يساعد عملية السلام. وكما قال الرئيس كلينتون، لقد كنا نفضل لو أن هذا القرار لم يتتخذ. فهو يقوض الثقة والطمأنينة المطلوبين لتوفير زخم متجدد لعملية السلام، كما إنه لا يساعد على تهيئة المناخ الملائم لإجراء مفاوضات ناجحة، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الصعبة التي تتصل بمحادثات الوضع الدائم.

ويُنْبَغِي لجميع الأطراف إبداء حرص خاص على تنادي الإقدام على الأعمال الاستباقية التي يمكن أن تحكم تسبقاً على نتيجة المفاوضات في الوقت الذي تبذل فيه قصارى جهدها لبناء الثقة والطمأنينة اللازمتين لجعل المفاوضات مثمرة.

ولا بد من أن تكون واضحين إزاء ما نحاول إنجازه اليوم. إننا نريد جميعاً أن نساعد في تحقيق تسوية عادلة ودائمة و شاملة للنزاع في الشرق الأوسط. وبواسع الأمم المتحدة أن تضطلع بدور إيجابي وهام في ذلك المسعى. والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا إذن هو: هل تسهم هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، ومشروع القرار المطروح في بلوغ تلك الغاية؟ و يؤسفني أن أقول إن الإجابة هي "كلاً".

لمسؤوليتها التاريخية إزاء الشعب الفلسطيني وحفظها على مصداقيتها.

وفي هذا السياق يتبع على الجمعية العامة المطالبة بعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب في أقرب الآجال، وذلك من أجل اتخاذ إجراءات اللازمة لضمان تطبيق الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. كما يتبع المطالبة بالإعداد لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة بما في ذلك تنظيم اجتماع تحضيري على مستوى الخبراء.

وفي هذا الصدد، نود السيد الرئيس، أن نتقدم بالشكر للسيد كوفي عنان الأمين العام للمنظمة، على التقرير الذي قدمه لهذه الجمعية العامة الطارئة المستأنفة طبقاً للفقرة ١٠ من القرار دإ٤ - ٣/١٠ بتاريخ ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٧ والمتضمن بالوثيقة A/ES-10/16 بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وقد جاء هذا التقرير متضمناً للمعلومات التي تلقاها الأمين العام من حكومة سويسرا كدولة وديعة لاتفاقية جنيف الرابعة، وهي معلومات يبرز من خلالها التأييد الواسع لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة مثلاً طالبت به الدول الأطراف أفراداً ومجموعات.

وإننا نعتقد أن مشروع القرار المقترن على هذه الهيئة الموقرة يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة ويتضمن المطالب المشروعة الكافية بضمان متابعة مواقف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ونداءاتها المتكررة لإسرائيل التي للأسف لم تستجب لها.

إننا ندعو هذه الجمعية الموقرة إلى العمل بالحزم المطلوب من أجل حمل حكومة إسرائيل على الإقلاع عن سياستها الحالية واستئناف العملية السلمية بروح إيجابية تحقيقاً للأهداف المرسومة لها وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٣) و ٤٢٨ (١٩٧٨) و ٢٤٢ (١٩٦٧) على كافة المسارات.

لقد آن للشعب الفلسطيني أن ينعم بالحرية والطمأنينة في وطنه وأن حكومة إسرائيل أن تفهم أنه لا استقرار في المنطقة بدون الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

لن يحقق مشروع القرار الهدف الذي من الجلي أنه يسعى إلى تحقيقه. ولذا فإن الولايات المتحدة سوف تصوت ضد مشروع القرار.

إننا نطلب منكم جميعاً أن تتوقفوا وتفكرروا وتزدواعوا عما يعقب ما نفعله الآن، وأن تصوتوا ضد مشروع القرار.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إننا نجتمع هنا اليوم لاستعراض الحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز بصفة خاصة على التطورات المزعجة جداً في الأراضي المحتلة.

لقد وافصلت إسرائيل أنشطتها غير المشروعة في الأراضي المحتلة، على الرغم من إدانة شديدة من المجتمع الدولي في اجتماعات الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، ورفضت الامتناع لأي طلب من الطلبات الواردة في قراري الجمعية ٤٦٠ - ٢١٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ و ٤٦٠ - ٣١٠ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، المتضمنة الوقف الفوري لجميع أعمالها غير المشروعة في الأراضي المحتلة، والرجوع الفوري عنها.

ولكن مما أثار فزعنا أن وافصلت إسرائيل سياساتها الملومة في بناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم، جنوب القدس الشرقية المحتلة. إن التدابير الرامية إلى تغيير الطابع المادي والتكون السكاني، والهيكل المؤسسي أو الوضع المؤسسي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس، ليست لها صلاحية قانونية، ويجب فسخها.

إن إبعاد السكان المحليين من الأراضي المحتلة يشكل انتهاكاً خطيراً للاتفاقيات الدولية. فالمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٩٤٩، والبروتوكول الأول المؤرخ في ١٩٧٧، ينصان بوضوح على ألا تقوم الدولة المحتلة بإبعاد السكان المحليين، وكذلك على ألا تقوم بتوطين شعبها في الأرض التي احتلتها. وتلك أيضاً انتهاكات صارخة وغير مقبولة لقواعد لاهاي المؤرخة في ١٩٥٧، ولقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمم والجمعية العامة، وإعلان المبادئ وما تبعه من اتفاقيات عقدت بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن باكستان تدين بشدة جميع تلك الأفعال والسياسات.

إن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة - كالقرار "الإيجابي" الذي تعتمده الجمعية العامة سنوياً بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط يمكن أن تساعد في تهيئة جو مؤيد ومشجع تستطيع الأطراف أن تحصل منه على الثقة التي تمكناها من اتخاذ الخطوات الازمة لتحقيق السلام، وهي خطوات قد تنطوي على مخاطر في بعض الأحيان. أما الإجراءات الأخرى - مثل مجموعة قرارات الشرق الأوسط الشاجبة التي تعتمد ها الجمعية العامة أيضاً سنوياً ومشاريع القرارات المماثلة للمشروع المعروض علينا اليوم فتفعل عكس ذلك: فهي تقلل الثقة والطمأنينة اللذين يرتكز عليهما الطريق المؤدي إلى إحلال السلام. ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة في مساعدة السعي من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، يتquin عليها أن تتعلم أن تنطق بلغة التعاون بدلاً من لغة الإدانة. ويتquin عليها أن تشجع بدلاً من أن تبطئ الهمة. ولنتذكر أن ما نفعله هنا له تأثير. وأي شيء آخر تفعله الجمعية العامة ينبغي لا يكون اتخاذ خطوات ما من شأنها أن تتحقق شيئاً سوى إثارة المزيد من التوتر.

هناك الآن جهود دبلوماسية هادئة ولكنها جادة تجري في سبيل حقن قوة دفع جديدة في عملية السلام. والولايات المتحدة، وقد انضم إليها بعض أعضاء الجمعية، ضالعة ضلوعاً وثيقاً في تلك الجهود. الواقع أن وزيرة الخارجية أولبرايت تغادر اليوم في رحلة إلى المنطقة، وتزمع مواصلة مناقشتنا مع رئيس الوزراء نيتانياهو والرئيس عرفات في أوروبا.

إن الأطراف نفسها تريد أن تتحرك قدماً. وهي تخطو خطوات صغيرة ولكنها هامة نحو هذا الهدف. وهذه الأطراف على الأمم المتحدة أن تهيء لها المجال السياسي للتنفس كي تقوم بذلك بالذات.

ولكن بقدر ما يجر مشروع القرار هذا الأمم المتحدة وهيئات أخرى إلى الدخول في المداولات بين الأطراف، كما يفعل ذلك بمناشدته للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة أن تقوم بتطبيق تلك الاتفاقية في الأراضي المحتلة، فإنه سوف يجعل مهمة الشركاء المتفاوضين أصعب لا أسهل.

وبقدر ما يعتمد مشروع القرار المذكور على صيغ الإدانة التي وردت في قرارات سابقة، فمن يعمل إلا على تسميم الجو حول إجراء مزيد من المحادثات. فباختصار

تعتبر انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسألة.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على حكومة إسرائيل بالالتزام باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب الموقعة عام ١٩٤٩ والتي تطبق على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكذلك الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

لقد بات معروفاً للجميع كيف قامت حكومة إسرائيل الحالية بنصف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، الذي قام على أساسه مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، وبدأ الأرض مقابل السلام، وكيف أن إسرائيل مستمرة في ممارساتها العدوانية وغير القانونية في تشيرid أبناء الشعب الفلسطيني، والاستمرار في احتلال الأراضي بالقوة، وإقامة المستوطنات، ومصادر الممتلكات، وهدم المنازل، واعتقال عشرات الآلاف، واستخدام سياسة الحصار والتجويع ضد الشعب الفلسطيني وحرمانه من أبسط حقوقه ذلك كله يعتبر تحدياً واضحاً لكل المبادئ السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتحدياً لقرارات الشرعية الدولية.

كما أن إسرائيل لم تف بالتزاماتها في تنفيذ الاتفاقيات العديدة التي تم التوصل إليها مع الجانب الفلسطيني، وبذلك فإنها تعرّض المنطقة، بل السلام والأمن الدوليين، لمرحلة تهديد خطيرة، في الوقت الذي يبحث العالم اليوم عن صيغ جديدة من التعاون والتكامل ب مختلف ألوانه وأشكاله، إلا أن إسرائيل تفتقر في استخدام أبشع أنواع البطش والتنكيل ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني.

وإذاء استمرار سياسة حكومة إسرائيل العدوانية تجاه المدنيين الفلسطينيين فإننا نناشد الحكومة السويسرية بأن تتخذ الإجراءات اللازمة للدعوة لانعقاد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والتوصيل إلى إجراءات وتدابير لضمان تطبيق الاتفاقيات على الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس، ودعوة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر.

كما إننا نؤكد على أهمية التزام الدول بما جاء في القرار دإ ط - ٢/١٠ والخاص بعدم تقديم أي دعم لأى شاط يسهم بصورة مباشرة في بناء أو تطوير

ولطالما ساندت باكستان النضال العادل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتنازل عنها. وقلنا دائماً إن قرارات مجلس الأمن (١٩٦٧) و (٣٣٨) و (٤٢٥) و (٤٧٨) لا توفر إطاراً قوياً وعادلاً لإحلال السلام الدائم وال شامل في الشرق الأوسط. إن حكومة باكستان وشعبها يعتقدان أن القدس الشريف الذي تحتله إسرائيل منذ ١٩٦٧ هو لب القضية في النزاع العربي - الإسرائيلي. ويظل هذا الموضوع مسألة رئيسية في أي تسوية شاملة، ولا يمكن إحلال السلام الدائم في المنطقة بدون عودة القدس وجميع الأراضي المحتلة إلى الشعب الفلسطيني.

ويجب أن تلتزم إسرائيل التزاماً كاملاً بالاتفاقيات التي عقدتها مع الفلسطينيين، وأن تحل ودياً جميع القضايا المتعلقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى الجمعية العامة الآن أن تفعل ما لم يفعله مجلس الأمن. فيقع على كاهل الجمعية مسؤولية ضمان عدم تقويض عملية السلام بسبب قيام إسرائيل بأعمال استفزازية وغير مسؤولة. ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم يتضمن التدابير التي يجب أن تنفذها السلطات الإسرائيلية في سبيل إعادة الثقة والتفاهم المتبادلين إلى نصابهما بين الطرفين. إن باكستان من الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار، ولها وظيف الأمل في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء اعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء.

السيد العدو في (اليمن): تستأنف الجمعية العامة دورتها الخاصة بالنظر في الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية، وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والنظر في عدم استجابة الحكومة الإسرائيلية لقرار الجمعية العامة دإ ط - ٣/١٠.

إن وفد بلادي يشيد بجهود الأمين العام للأمم المتحدة ويقدر على تقريره A/ES-10/6-S/1997/498.

وفي نفس الوقت فإننا ندين حكومة إسرائيل لرفضها التجاوب مع قرارات وrecommendations الجمعية العامة الخاصة بالمارسات الإسرائيلية غير القانونية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما إننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن بناء مستوطنة جبل أبو غنيم والنشاطات والإجراءات غير القانونية الأخرى في القدس المحتلة والتي

إن تأييد جنوب أفريقيا لكتاب الشعب الفلسطيني لا يتزعزع، لأننا نرى أن إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، هو محور تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. كما أن الاتفاques التي توصل إليها الطرفان ينبغي أن تنفذ بإخلاص وسرعة، من أجل إعادة بث الروح في عملية السلام المتعثرة. وجنوب أفريقيا ترى أن من الأمور الحتمية إنقاذ عملية السلام المتوقفة وعدم عكس مسارها. ولذلك ينبغي لهذه الهيئة الموقرة ألا تغفل عن هذه المسألة لضمان أن تفي الحكومة الإسرائيلية بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها على نفسها رسميا.

ولا يمكن السماح باستمرار انتهاكات إسرائيل الصارخة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة دون عقاب. ولسوف تصوت جنوب أفريقيا لصالح القرار المعروض علينا لأنه يوجه رسالة واضحة إلى حكومة إسرائيل بأن المجتمع الدولي عاقد العزم على إعادة عملية السلام بحزم إلى مسارها وعلى التبشير بهذه جديد في الشرق الأوسط خال من المنازعات والتوترات وأعمال العنف.

السيد أنجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نجتمع هنا مرة أخرى بشأن المسألة التي تستأهل بحق كل الاهتمام من المجتمع الدولي، وهي مسألة تظل في إطار المسؤولية الكاملة لهذه المنظمة.

ففي تموز/يوليه من هذا العام، وفي أوائل هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن أعمال إسرائيل غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، شدد وفدي، في جملة أمور، على عدم إمكانية فصل إقامة الدولة الكاملة للشعب الفلسطيني عن السلام العادل والشامل وال دائم في الشرق الأوسط. ولذا فإن من دواعي قلقنا أننا في الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم يظلآلاف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يعيشون في ظروف بغيضة، ويقال إن آخرين لا يزالون في السجون الإسرائيلية، يتعرضون للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وفي هذا السياق يساور وفدي القلق إزاء استمرار بناء المستوطنات الجديدة في جنوب القدس الشرقية المحتلة. ونحن نرى ذلك محاولة متعمدة من السلطات الإسرائيلية لتفجير الوضع السياسي والجغرافي في القدس الشرقية لصالحها.

المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، باعتبار أن تلك الأنشطة انتهك خطير للقانون الدولي. كما ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على حكومة إسرائيل بالالتزام بتنفيذ تعهداتها تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية حتى يستتب السلام والأمن في المنطقة.

وختاما، أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم باسم وفد بلادي عن الشكر والتقدير لعقدكم هذه الدورة.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استأنفت الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة النظر مجددا في التهديد الموجه لعملية السلام في الشرق الأوسط من جراء الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى الرغم من الإدانة الواضحة والقاطعة لهذه الأعمال من جانب الجمعية العامة والمجتمع الدولي في دوراتنا الاستثنائية الطارئة السابقة، تمعن الحكومة الإسرائيلية في أعمال البناء غير القانونية لمستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم والقدس الشرقية واتفاق أوسلو يطالب بشكل محدد جميع الأطراف في الاتفاق بتحاشي الإجراءات التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية على نتائج المفاوضات المتعلقة بقضايا الوضع النهائي.

كما أن هذه الجمعية أكدت مرارا أن هذه الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تعتبر محاولة انفرادية لتغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي للقدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي قضية لم تصل إليها المناقشات بعد في مفاوضات الوضع النهائي. كما أن الحكومة الإسرائيلية تواصل رفضها لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

ومما له مغزى الآن أن طلب هذه الهيئة بعبارات لا يكتفى بموضع بأن تكف إسرائيل عن انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق أوسلو، قد شجع على أن يعرب عدد كبير من الإسرائيليين بشكل عام عن تأييدهم لعملية السلام. وهذا الحنين إلى السلام ينبغي أن يكون هو الأساس لإجراءات حكومة إسرائيل في المستقبل.

إن استئناف هذه الدورة يتم لأسباب عديدة، ولعل أهمها هو مراجعة ما تم تنفيذه من المطالبات الواردة في قرارات الجمعية العامة، وبالتحديد القرارين رقم ES-10/2 و ES-10/3، وأشار بالتحديد إلى ما تضمنته هذه القرارات من مطالبات بشأن ضرورة وقف إسرائيل وبشكل فوري وسريع لعملية البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم، وكذلك وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلي الأخرى، وأن تمنع إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة عن كافة الأنشطة غير القانونية والمخالفة لمبادئ القانون الدولي التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني في القدس الشريف، كما نص القراران بشكل صريح على ضرورة قبول إسرائيل انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

و عندما نبحث في مدى قيام الحكومة الإسرائيلي
بتتنفيذ هذه المطالبات، نجد وبكلأسف أن الحكومة
الإسرائيلية ما زالت مستمرة في اتباع سياسة التعتن
والضرر بإرادة المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة،
التي هي أحد أعضائها، عرض الحائط، الأمر الذي يتطلب
منا أن ندين هذا السلوك الإسرائيلي وأن نعلن عن رفضنا
بشكل صريح وكامل لهاليوم.

لقد نظر وفد بلادي في تقرير الأمين العام الأخير الوارد في الوثيقة A/ES-10/6 Add.1، والذي يجتمع اليوم من أجل تدارس محتواه، ونشير إلى أن هذا التقرير قد قُدم عملاً بالفقرة العاشرة من المنطوق الوارد في القرار (ES-10/3) الذي اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ١٥ تموز يوليه من هذا العام، والتي تطلب بأن يقدم الأمين العام تقريراً في غضون ثلاثة أشهر حول التوصية المتعلقة بالطلب من الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأن تعقد مؤتمراً بشأن تدابير نفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشريف.

وقد تضمن هذا التقرير إشارات واضحة لا لبس فيها بأن هناك تأييداً دولياً نحو المضي قدماً في الخطوات المتعلقة بعقد هذا المؤتمر وبأسرع وقت ممكن، وأن حكومة الكويت تؤكد تأييدها وانضمامها للرسائل الصريحة التي بعثها كل من أمين عام جامعة الدول العربية، ورئيس مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز إلى حكومة سويسرا والمتضمنة موافقتهما على عقد هذا المؤتمر بأسرع وقت ممكن وذلك لمواجحة الحالة الصعبة

ويساورنا قدر مماثل من القلق إزاء قيام أفراد بمساعدة السلطات الإسرائيلية من أجل تنفيذ أنشطتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا مراء في أن هذه الإجراءات جماعها لا يمكن إلا أن تعيق عملية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نؤكد مطالبتنا بوقف هذه الإجراءات على الفور.

وتحل الطلبات الواردة في القرارين دإط - ٢/١٠ و دإط - ٣/١٠ سارية. وفي هذا الصدد ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الامتثال لهذاين القرارين وتنفيذهما دون مزيد من الإبطاء، وبذا تمهد الطريق إلى تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية. ثم إننا قد درسنا تقرير الأمين العام والمعلومات المقدمة من الحكومات والواردة في الوثيقة A/ES-10/16 والإضافة ١.

وفي هذا السياق، يؤيد وفدي التوصية الخاصة بعقد مؤتمر بشأن اتخاذ تدابير لإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وال المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، علاوة على كفالة احترام إسرائيل لها وفقاً للمادة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد ناميبيا على ضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في التحضير للمؤتمر وفي المؤتمر نفسه.

إن تأييد ناميبيا لشعب فلسطين تأييداً واضح لا لبس فيه. ومن ثم، سنقوم بكل ما في وسعنا للإسهام في عملية السلام. وفي هذه المرحلة، لا يسع وفدي إلا أن يختتم بيانه بتكرار دعوته للكلا الطرفيين للعودة إلى مائدة المفاوضات وإعادة تكريس نفسيهما لإيجاد تسوية سلمية لخلافاتهم التي يمكن تجاوزها.

وستصوت ناميبيا مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد أبو الحسن (الكويت): يود وفد بلادي في بداية الكلمة أن يعبر عن تأييده وانضمامه لما ورد في كلمة رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر التي أقيمت صباح هذا اليوم. كما أود أيضاً أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر والتقدير على عقد هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لمناقشة الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيد و هبة (الجمهورية العربية السورية): أتوجه إليكم بالشكر والتقدير لتبليغ طلب عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة بشأن بحث الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس. كما أتوجه بالامتنان العميق للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ولرئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية وأعضاء اللجنة، هذه الممارسات التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة. أشكراهم على التقريرين موضوع الوثقتين A/52/131 و A/52/131/Add.1 تاریخ ٢٥ تموز / يولیو ١٩٩٧، حيث فيما، كما في التقارير السابقة الصادرة عن اللجنة وغيرها من اللجان غير من فيض عن الأدلة وال Shawahed التي تدل على الممارسات الإسرائيلية والسياسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني والمواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان السوري المحتل.

يسطّر تاريخ الأمم المتحدة مجلدات من القرارات والتقارير والمقررات والبيانات وآخرها بيانات اليوم التي استمعتم إليها. والقرارات التي صدرت عن هذه المنظمة الدولية ضد مختلف أشكال السياسات الإسرائيلية الاحتلالية والاستيطانية، بالإضافة إلى سياسات الإرهاب والقمع والقتل والتدمر والتشريد. ورغم كل هذه المجلدات وقرارات الجمعية العامة، بدورتها المستأنفة الطارئة أيضاً التي تعبر عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ضد السياسة الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية ما زالت غير آبهة بهذه الإرادة، بل مستهورة بالإرادة السياسية الدولية وضاربة عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى أنها تعمل بتركيز ضد السلام العادل والشامل رغم أنها حين قبلت في الأمم المتحدة كان قبولها على أساس أنها يجب أن تكون محبة للسلام وتعمل من أجله، إلا أنها باعتراف قرارات وتقارير الأمم المتحدة وباعتراف بيانات معظم المندوبين الذين استمعنا إليهم هي دولة غير محبة للسلام لأنها ببساط المعاني لا تنفذ قرارات الأمم المتحدة، وبالتالي فهي أيضاً خارجة عن القانون الدولي.

أولاً، تواصل إسرائيل تنفيذ مخططاتها وسياساتها الاستيطانية دونما أي التزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدين الاستيطان والتي لا تعرف بالاستيطان وتعتبره لاغياً وباطلاً. وإن مبررات عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة هو

التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

إننا في الكويت، وبناءً على هذه المعطيات، نود أن نعرب عما يلي: أولاً، إن الكويت تدين استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لقرارىي الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وبالتحديد استمرارها في بناء المستوطنات الجديدة في مدينة جبل أبو غنيم في جنوب مدينة القدس الشرقية. ثانياً، إننا ندعو الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام إسرائيل لهذه الاتفاقية بشكل كامل. ثالثاً، إن الكويت تناشد حكومة سوريا باعتبارها الدولة المودعة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تعد الترتيبات اللازمة لعقد هذا المؤتمر من أجل ضمان إفادة اتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

إننا نكرر مرة أخرى، ومن هذا المنبر، أهمية أن تلعب الأمم المتحدة دورها الحاسم والحيوي في حل القضية الفلسطينية بشكل دائم وعادل. كما يود وفد بلادي في الختام، أن تقف الدول الأعضاء وقفـة حق وأن تستمع الحكومة الإسرائيلية إلى صوت العدالة وذلك من خلال مطالبتها بالامتناع الفوري عن هدم أعمدة السلام في الشرق الأوسط وتذكيرها بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٧٢) و ٣٣٨ (١٩٦٧) و ٤٢٥ (١٩٧٨) بشكل كامل.

وفي هذا السياق، فإننا ندعم موقف سوريا الداعي لانسحاب إسرائيل بالكامل من الجولان العربي والعودة إلى المفاوضات الثنائية في إطار العملية السلمية من النقطة التي توقفت عنها. كما ندعوا إسرائيل لأن تنسحب فوراً من الجنوب اللبناني وذلك إذا ما أرادت ضمان أنها واستقرارها في المنطقة.

ولقد أصبحنا شاهدين يومياً على محاولات إسرائيل نسف وهدف ما تطلعت إليه شعوب المنطقة من آمال بناء السلام الحقيقي الذي يتطلب اعتماد الإجراءات الإيجابية التي تهدف إلى العيش باستقرار ولا يتطلب اعتماد الخطوات السلبية التي تهدف إلى التقوّع في أسطورة الأمن والشك الذي لم يعد له مكان في المنطقة. وتدعوا بلادي في ختام هذه الكلمة إلى أن تؤيد الدول الأعضاء مشروع القرار المطروح أمام الجمعية العامة اليوم والعمل على تنفيذه بأسرع وقت ممكن.

الحرب على الأطفال والشعب في المنطقة. لقد غدا الأمر واضحًا كل الوضوح، سيدي الرئيس، أن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود جراء انقلاب الحكومة الإسرائيلية الحالية على هذه العملية وما نتج عنها من التزامات واتفاقات وتعهدات، بالإضافة إلى استهتارها بكل الجهود الدولية المضنية التي هدفت ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي إلى إيجاد حل شامل لهذا الصراع.

وهنا نود الإشارة إلى أن أكثرنا لا يستطيع التكهن بمدى المخاضعات الخطيرة التي ستنتهي عن هذا الانقلاب الإسرائيلي على عملية السلام، لا سيما وأنه يحدث في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة حيث تميزت الحروب والمواجهات المسلحة فيها بال بشاعة والوحشية وبخروج العديد منها عن زمام السيطرة. وإذا كان باراك يحذر من مخاطر الحرب فلأنه يعرف حق المعرفة، كرئيس أركان سابق لإسرائيل، ومطلع على توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية، التهديد الدائم بالحرب. رابعاً، إن ممارسات إسرائيل على الأرض إنما تهدف إلى التخلص التدريجي من الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل الأطراف المعنية خلال محادثات السلام باتجاه الإلغاء الكامل لعملية السلام، التي بذلت كل الجهود المضنية لإطلاقها في مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ونود أن نذكر هنا أن أسلوب الحكومة الإسرائيلية ليس فقط انتهاج الأسلوب المعروف "خطوة إلى الأمام ثم خطوتين إلى الوراء"، وإنما اتباع أسلوب جديد هو السير خطوة إلى الوراء، ثم خطوتين إلى الوراء، ويتبعها تهديد بخطوة جديدة إلى الوراء لا يمكن التراجع عنها، ولو بصورة مؤقتة، إلا بعد قبول الطرف الآخر بالشروط الجديدة التي كان قد رفضها.

وهكذا تكون منهجية السلام بالتقدم نحو الخلف حتى تلقي نفسها بنفسها، كالبيضة التي تكمم بذور فسادها فيها. وفي هذا الصدد، يرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي النتائج التي تم التوصل إليها في المفاوضات السابقة والمتعلقة بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ كما يرفض استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها ولا يقر بصيغة الأرض مقابل السلام التي تعتبر جوهر المبادرة الأمريكية، بل يطرح تارة صيغة

مطالبة المجتمع الدولي بممارسة تأثيره على إسرائيل للकف والإفلاع عن هذه السياسات الاستيطانية والانسحاب من الأراضي المحتلة ولا سيما من القدس والجولان السوري المحتل وجميع الأراضي العربية المحتلة. وكلكم تعلمون أن مستوطنة جبل أبو غنيم ما زالت البولدوzerات الإسرائيلية تعمل فيها رغم الاستنكرارات والإدانات والمطالبات العالمية، بما فيها مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لها واستهجانها لهذه السياسة. فإلى متى ستستمر هذه السياسة، سيدي الرئيس، رغم إرادة المجتمع الدولي الذي سبق وعبر عن إرادته مراراً ضد هذه السياسة؟ لقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات عملية من قبل المنظمة الدولية، ومن قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن، لشنى إسرائيل عن سياستها ودفعها باتجاه الطريق الصحيح لتحقيق السلام العادل الشامل، السلام المشرف وال حقيقي للجميع.

ثانياً، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أكد رئيس وزراء إسرائيل أمام جلسة مؤتمر حزب الليكود الذي يتزعمه، وهو الحزب الحاكم، كما أكد في مناسبات عدّة أخرى على سياسته، وأقتبس قوله مؤخرًا من بيانه أمام الحزب:

"سنحافظ على مناطق أمنية واسعة لإسرائيل بما يشمل غور الأردن ومنطقة خط التماس ومناطق أمنية أخرى والمستوطنات التي نعمل على تعزيزها إضافة إلى القدس الكبرى التي نحن ملتزمون بالحفاظ على وحدتها".

وأكد أن هذه الحكومة والليكود ينظران للجولان كمنطقة حيوية لأمن إسرائيل. وسبق أن صرّح نتنياهو في مناسبات مختلفة أنه لا يعتزم الانسحاب من الجولان. أليس هذا، سيدي الرئيس، انتهاكاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة وللمجلدات التي أشرت إليها قبل قليل؟ أليس هذا خرقاً واضحاً وانتهاكاً للإرادة الدولية؟ بالتأكيد هو كذلك. إن هذه التصريحات ما هي إلا إمعان في انتهاك الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وما هي سوى سياسية تهدف إلى تقويض عملية السلام التي نسعى إليها جميعاً.

ثالثاً، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، استمعت إلى محطة سي سبان الأمريكية تنقل بياناً لأيهود باراك رئيس حزب العمل الإسرائيلي أمام الكنيست كان قد حظر فيه بكل وضوح من مخطوطات حكومة نتنياهو التي تحضر للحرب بدلاً من السلام. وشرح باستفاضة مخاطر

العملية تجسّد إرهاب الدولة. ونرى هنا دائمًا الحديث عن الإرهاب في الوقت الذي أثبتت فيه الدول العربية بأجمعها ماراً وأعلنت على لسان قادتها وفي قممها أنها ضد الإرهاب بمختلف أشكاله وأنواعه. أكدت سوريا ماراً أن العرب تمسّكوا بالسلام العادل الشامل واعتبروه خياراً استراتيجياً. ولكن يكون هذا الخيار واقعياً وممكناً من الشعب فإنه يتطلب انسحاب إسرائيل التام من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن جنوب لبنان وبقائه الغربي وتنفيذ القرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وضمان الحقوق الوطنية الكاملة المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وبعبارة أخرى، يجب على إسرائيل استئناف المباحثات السلمية من النقطة التي تم التوصل إليها في عهد حكومة رابين السابقة.

إن سوريا باعتبارها طرفاً في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تعتبر أن هذه الاتفاقية تنطبق قانوناً على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وترى أنه لزاماً على جميع الدول الأطراف المتعاقدة أن تكفل احترام إسرائيل لهذه الاتفاقيات. وبالتالي يؤيد بلدي عقد مؤتمر لجميع الأطراف السامية المتعاقدة في أقرب فرصة ممكنة كما نص مشروع القرار الذي أمامنا والذي نؤيده تماماً.

السيدة كويتو ميليان (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا نجتمع مرة أخرى لبحث عنصر ثابت في سياسات دولة إسرائيل وممارساتها: أي انتهاك حقوق السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ويعلق الوفد الكوبي أهمية كبيرة على حقيقة أن هذه الجمعية تجتمع اليوم، على عتبة الذكرى السنوية الخامسة للاعلان العالمي لحقوق الإنسان، لمتابعة القرارات التي اتخذت في وقت مبكر أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، ومواصلة مناقشتها المتعلقة بسياسة إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وشعوب الأرض العربية المحتلة. والحالة السائدة في فلسطين المحتلة، هي دونما شك مسؤولة المجتمع الدولي كلها، وينبغي أن تكون باعثاً على الدراسة واتخاذ التدابير من جانب هذا المحنط السياسي المتعدد الأطراف.

وتؤكد كوبا من جديد تأييدها لإيجاد حل شامل للحالة في الشرق الأوسط والتوصيل إلى سلام عادل ودائم وشامل. ونحث إسرائيل على إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة ومرتفعات الجولان

السلام مقابل السلام وتارة أخرى السلام مقابل الأمان لإثبات سياسته في الإبقاء على الاحتلال والاستيطان.

إن القبول العربي بهاتين الصيغتين الإسرائيليتين، السلام مقابل السلام والسلام مقابل الأمان، يعني بالنسبة لنا الاستسلام والعمل كأدلة تنفذ رغبات ومطامع إسرائيل في المنطقة أو تحقيق السلام الاستيطاني والتوعسي حسبما تشاء. ونحن نقول إن الأمان هو نتاج السلام وإن تحقيق السلام هو الذي يحقق بدوره الأمان ولا يمكن للأمن أن يتحقق دون استتاب السلام، الذي يحقق الكرامة والعدل؛ وإن إعطاء الأولوية للأمن على السلام يتناقض مع كل المفاهيم التاريخية والقانونية. ومن هذا المنطلق نود التأكيد على أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على مغاييمها الخطأة بتحقيق السلام مقابل السلام مقابل الأمان، قبل إنهاء الاحتلال وقبل انسحابها التام من جميع الأراضي العربية المحتلة، سيحول عملية السلام إلى عملية اقتتال وسفك دماء متبادل لا تحقق الأمان أو السلام ومن شأنها أن تعيد الصراع العربي الإسرائيلي إلى بداياته المأساوية.

من المؤسف أن الحكومة الإسرائيلية لا تدرك أن عدم احترامها للالتزامات التي تم التوصل إليها مع الحكومة السابقة على كافة المسارات وخاصة على المسار السوري، استناداً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن لا يعني ذلك أن الأمر يقتصر على انتهاك لأبسط القواعد الدولية، وإنما يعني بالدرجة الأولى تشكيك الحكومة الإسرائيلية بمصداقية أية حكومة إسرائيلية سابقة، الأمر الذي ينسحب أيضاً على التشكيك بالالتزامات الحكومية الحالية نفسها عندما تصبح حكومة سابقة. وهذا مخالف للقانون الدولي والأعراف الدولية. وفي هذا الصدد بهذا لو تجرأ مندوب إسرائيل في بيانه صباح اليوم، الذي تطرق فيه إلى اسم رئيس الوزراء السابق عدة مرات، بهذا لو تطرق إلى تعطيل عملية السلام ومسؤولية رئيس وزرائه الحالي عن تعطيل هذه العملية، لكن قد أنصف بذلك رئيس الوزراء السابق واللاحق. ولا أعلم لماذا المندوب الإسرائيلي مغرم بالحديث عن انتهاكاته بهذه القرارات الأمم المتحدة محاولاً أن يعطيها قالب الشرعية الأمر الذي لم يعد ينطلي على أحد في هذا العالم.

لا أود التحدث عن الإرهاب لأن تاريخ إسرائيل حافل بالإرهاب، بإرهاب الدولة، بإرهاب المنظمات الإسرائيلية. وأآخر حلقة في سلسلة الإرهاب هي محاولة اغتيال خالد مشعل في قلب الأردن الشقيق. إن هذه

١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ فيما يتعلق بانطباق هذا الصك القانوني الدولي. وإن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهي مصدر للقانون الدولي العرفي ومعيار للتعايش بين الأمم واحترام الكرامة الإنسانية، يجب احترامها وتطبيقاتها على الشعب الفلسطيني وعلى شعوب جميع الأراضي العربية المحتلة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تسهم دونما تردد في الحق الأساسي للإنسان وحمايته: وهو الحق في الحياة. وترى كوبا أن الحق في الحياة، بوصفه حقا إنسانيا أساسيا، ينطبق على شعب فلسطين وعلى جميع شعوب الأراضي العربية المحتلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد جونود (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عملا بأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة والولاية الممنوحة له من جانب الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، أنشأت لجنة الصليب الأحمر الدولي وجودا دائمًا في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، بهدف الاضطلاع بأنشطتها الإنسانية هناك.

وطيلة ٣٠ عاما، جهدت وفود لجنة الصليب الأحمر الدولي للاضطلاع بولاية المنظمة بمتابعة طائفة كبيرة من الأنشطة، مثل زيارة المحتجزين، واستعادة الاتصال والمحافظة عليه بين أفراد الأسر التي تباعدت نتيجة الأحداث وتوفير المساعدة للمرافق الطبية التي هي بحاجة إلى ذلك. وفي حين تتخذ لجنة الصليب الأحمر الدولية خطوات عملية حيالا يقتضي الأمر ذلك لمساعدة الأشخاص المشمولين بحماية اتفاقية جنيف الرابعة، فإنها دعت الحكومة الإسرائيلية دوما إلى الامتثال التام لأحكام تلك الاتفاقية.

ولجنة الصليب الأحمر الدولي بوصفها القيمة على القانون الإنساني الدولي وبالاتفاق مع المجتمع الدولي، أكدت على الدوام انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧. واليوم، ترى لجنة الصليب الأحمر الدولي أن إسرائيل ما زالت ملزمة قانونا بأحكام الاتفاقية، وبخاصة فيما يتعلق بالسلطات التي تمارسها فعليا بالنسبة للأراضي والإدارة.

السورية المحتلة. وإن استمرار السياسة العدائية لدولة إسرائيل في فلسطين وفي جميع الأراضي العربية المحتلة قد رتب آثارا سلبية ليس فقط على بناء عملية السلام، ولكن أيضا على حياة شعب معظم تطلعاته المنشروعة محكوم عليه لسنوات - ويبدو ذلك بالنسبة لأطفاله وكأنه قرون - بالقمع والإرهاب والتغيير الجماعي والبؤس والتشتت والتمزق في انتهاك لجميع الاعتبارات الأخلاقية المتصلة بالشرعية، والظروف الاجتماعية والتكوين الديموغرافي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدين بشكل قاطع عدم امتثال إسرائيل المتكسر والفاوض لجميع القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية ومجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ويجب على الجمعية العامة أن تتخذ موقفا قويا بشأن عدم امتثال إسرائيل التام لجميع القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة في مناسبات عديدة هذا العام، وبخاصة أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وإن من الضروري اليوم الإصرار على الحاجة الملحة لأن تنهي إسرائيل سياستها العدوانية، التي تنتهك أهم حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة، ويجب على إسرائيل أن تنهي سياستها الهدافة إلى توسيع المستوطنات غير الشرعية، التي تؤدي إلى تدمير وهدم العديد من المنازل الفلسطينية وتؤدي إلى الجوع والبؤس. ويجب على إسرائيل أن تضع حدًا للاحتجاز التعسفي والقيود على الحركة التي فرضتها طوال سنوات على سكان جميع الأراضي العربية المحتلة. ويجب على إسرائيل أن تنهي سياساتها الاقتصادية التي تنتهك أبسط قواعد القانون الدولي.

وإن من الضروري اتخاذ تدابير لحماية السكان الفلسطينيين المهددين وضمان التقيد التام من جانب الدولة القائمة بالاحتلال باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وانطباقها على جميع الأراضي العربية المحتلة. فقواعد القانون الدولي ومعايير احترام الكرامة الإنسانية المقبولة عموما يجب ألا تداوس بالأقدام.

وفي هذا السياق، فإن وقد كوبا يتضم إلى الدعوة التي وجهها العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لكي تنظر بصورة خاصة في امتثال إسرائيل لأحكام القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في

يلقي على عاتقها، بالإضافة إلى المهام التقنية المتعلقة به، مسؤوليات خاصة عن تطوير القانون الإنساني الدولي وتنفيذه. وتود سويسرا أن تخاطب الجمعية العامة اليوم بهذه الصفة، وكذلك بوصفها دولة تضع تعزيز السلام وحقوق الإنسان في صميم سياستها الخارجية.

إن التقصي الذي أجرته سويسرا مؤخرًا بناءً على طلب الأمين العام، بوصفها الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف، والذي يرد في التقرير المقدم من الأمين العام بمقتضى القرار إطار - ٣/١٠، دلل على أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بين الأطراف في اتفاقيات جنيف حول عقد هذا المؤتمر. ولم يسفر هذا التقصي عن أية إشارة إلى النتائج التي يجب على هذا المؤتمر أن يتحققها. ومع ذلك، ظهرت اتجاهات رئيسية عديدة. وأغلبية الأطراف في الاتفاقيات التي استجابت للجهة الوديعة ذكرت أنها تؤيد عقد المؤتمر. وعارضته أطراف قليلة. وفضلاً عن ذلك، جرى الإعراب عن بعض الشواغل الهامة. ويتعلق أحد هذه الشواغل بالرغبة في عدم القيام بأي شيء قد يضر الجهود التي تبذل حالياً للدفع قدماً بعملية السلام التي تشكل هشاشة مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. وهناك شاغل ثان بشأن الحاجة إلى الإسهام في التحسين الحقيقي للحالة على أرض الواقع. وهناك شاغل آخر يتعلق بالحاجة إلى التحضير المتأني للمؤتمر الذي يمكن أن يعقد، من أجل ضمان نجاحه وكفالة المشاركة فيه على أوسع نطاق ممكن. وأخيراً، قدمت بعض الأطراف المتعاقدة مقترنات تتصل بحلول بديلة وكمالية أو بمراحل تسبق عقد المؤتمر. وورد ذكر هذه المقترنات في مناقشتنا أو في مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة.

وبعض هذه الشواغل تبين اعتبارات تعتقد سويسرا أنها اعتبارات أساسية ونرى أنها يجب أن توجه مناقشات المجتمع الدولي وجهوده في السياق الحالي. فإنه من المهم أن نحرص على تفادي تسييس القانون الإنساني والعمل الإنساني. وينبغي لنا أن نتصرف بطريقة تؤيد عملية السلام. وأخيراً، فإن أية مبادرة قد تتخذ في إطار المسألة قيد النظر يجب أن ترتبط ارتباطاً رئيسياً بتحسين حقيقي للحالة على أرض الواقع.

ولما كانت سويسرا تعلق أهمية كبيرة على أول هذه الاعتبارات، فإنها تعتمد الوفاء، بشكل محайд ونزيه، بالولايات التي كلفت بها بوصفها الجهة الوديعة لاتفاقيات جنيف. وبهذه الروح قبلنا بصفة خاصة الولاية من المؤتمر

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية في سياق الأنشطة التي تضطلع بها وأشارت مراراً وتكراراً إلى عدم احترام مختلف أحكام القانون الإنساني الدولي، مثل نقل السلطات القائمة بالاحتلال لأجزاء من سكانها إلى الأرض المحتلة، في انتهك للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة. وتشعر لجنة الصليب الأحمر الدولية بقلق خاص إزاء الآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على عدم الاحترام هذا وأعربت مراراً وتكراراً عن قلقها من خلال الممثلين الثنائيين والمتحدعدي الأطراف، وفي النداءات العامة.

والمادة ١ المشتركة بين جميع اتفاقيات جنيف الأربع، تنص على:

"أن تضطلع الأطراف السامية المتعاقدة باحترام وضمان احترام اتفاقية الحالية في جميع الظروف".

وفي الواقع، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية رحبت على الدوام بجميع الجهود الفردية والمُشتركة للدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، وهي جهود ترمي إلى الوفاء بهذا الالتزام وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

وبطبيعة الحال، فإن الدول هي التي تقرر السبل والوسائل التي تستخدم للاضطلاع بهذه المسؤوليات القانونية والسياسية. وفي هذا الصدد، تود لجنة الصليب الأحمر الدولي أن تؤكد أن الاستجابة الدولية للمشاكل الإنسانية التي يتكرر حدوثها يجب أن تقيم في ضوء النتائج العملية التي تعود بالنفع على السكان المحميين. وتود اللجنة أن تؤكد أيضاً على أنها يجب أن تكون في وضع يمكنها من العمل بطريقة حيادية ومستقلة تماماً، وغير مقيدة بأية قيود ذات أبعاد سياسية لكي تضطلع بولايتها الإنسانية وفتاً لمبادئها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً للمقرر الذي اتخذ هذا الصباح في الجلسة العامة السادسة، أعطي الكلمة لمراقب سويسرا.

السيد ستيلين (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرف سويسرا أن الأطراف في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ قد عينتها الجهة الوديعة لهذه الصكوك ولبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧. وهذا دور تعلق عليه سويسرا أهمية بالغة، وتعتقد حكومة بلدي أن هذا الدور

السيد أبو نعمة (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مقدمي مشروع القرار، الذين أضيفت إليهم أسماء باكستان وبروني دار السلام وفييت نام، يشرفني أن أعرض مشروع القرار، المعروف "الأعمال الإسرائلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحlette"، الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.3. هذا هو ثالث مشروع قرار تعتمده دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، وبالتالي فإنه يمثل استمراراً ومتابعة للإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

تشير الفقرة الأولى من الديباجة إلى أن الجمعية تلقت تقرير الأمين العام المقدم وفقاً لقرار الجمعية العامة دإط - ٣/١٠، وكذلك الإضافة إلى هذا التقرير. في حين تشیر الفقرة الثانية من الديباجة إلى تقرير الأمين العام السابق.

وتعرّب الفقرة الثالثة من الديباجة عن التصميم على تدعيم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي وكافة صكوك القانون الدولي الأخرى، وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي الفقرة الرابعة من الديباجة، يكرر مشروع القرار المطالب الواردة في القرارات دإط - ٢/١٠ ودإط - ٣/١٠؛ وتسترسل الفقرة لتعدد المطالب في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د).

وفي الفقرة الخامسة من الديباجة يشير مشروع القرار إلى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تصغ إلى أي من المطالب التي ورد ذكرها وأنها تواصل إجراءاتها غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحlette. وتشير الفقرة السادسة من الديباجة إلى أن الجمعية العامة أحیطت علماً، من خلال تقرير الأمين العام، بردود الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف وبالردود الجماعية المقدمة رداً على المذكرة التي أرسلتها حكومة سويسرا بوصفها وديعة للاتفاقية.

وتؤكد من جديد الفقرة السابعة من الديباجة المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين. وتشير الفقرة الثامنة من الديباجة إلى تلقي رسالة من بعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة تخبر عن حالات خاصة قام فيها أفراد بتقدیم المساعدة في أنشطة الاستيطان غير القانونية. وفي الفقرة التاسعة

السادس والعاشر من الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتنظيم اجتماعات دورية للنظر في المشاكل العامة المتعلقة بتطبيق القانون الإنساني الدولي. والرغبة التي أعرب عنها المؤتمر السادس والعشرين هي لا تتناول هذه الاجتماعات حالات معينة. ولو هذا، فإن أول هذه الاجتماعات، والذي سيعقد في كانون الثاني/يناير القادم، لن يبيّن الإطار، بل ولن ينظر في المسألة التي أدت إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. فهذا الاجتماع الدوري الأول سيكون، وفقاً لولايته، مكاناً لإجراء حوار غير سياسي بين الدول.

وتعلق سويسرا نفس القدر من الأهمية على الحاجة إلى دعم عملية السلام وإلى إدراج أية مبادرة ممكنة في منظور التحسن الحقيقي للحالة على أرض الواقع. وكثيراً ما تنسى للحكومة السويسرية من قبل العديد من الفرنس لكي تبدي موقفها إزاء الحالة في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه لا بدّيل لعملية السلام، وما برحنا نذكر بأهمية التي تعلقها على احترام اتفاقيات جنيف، ولا سيما الاتفاقية الرابعة. وفي هذا الصدد، يرى بلدّي أن مؤتمرًا مثل المؤتمر المقترن لا يمكن أن يكون مفيداً إلا بمشاركة الأطراف المعنية بالدرجة الأولى. وعلى أي حال، يجب التحضير لهذا المؤتمر بأكبر قدر من العناية وفي وقت سابق بما فيه الكفاية إذا كانا نريد أن تتاح له فرصة حقيقة للإسهام إسهاماً ملماً في تحسين الحالة على أرض الواقع.

وفي هذا السياق أيضاً، تود سويسرا أن تغتنم هذه الفرصة لكي تناشد الأطراف المتعاقدة أن تحترم التزاماتها إزاء القانون الإنساني الدولي، وأن تبذل قصارى جهدها بغية تيسير أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية المكلفة بضمان احترام اتفاقيات جنيف.

والأهداف الثلاثة المحددة هنا، وهي عدم تسييس الاعتبارات الإنسانية، وعدم جهود السلام، وتحسين الحالة على أرض الواقع، لا شك في أنها أهداف يمكن أن ينشأ توافق في الآراء بشأنها. وسويسرا، من جانبها، تحت تصرف الأطراف في اتفاقيات جنيف، ونحن على استعداد للسعى إلى إيجاد أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن لعرض مشروع القرار A/ES-10/L.3.

ممکن" ويحل محلها عبارة "بتاريخ معين". وبين عبارتي "لا يتجاوز" و "شباط/فبراير"، تضاف كلمة "نهاية". وبالتالي يصبح نص الفقرة ٥ من منطوق القرار كما يلي:

"توصي حكومة سويسرا، بوصفها وديعة لاتفاقية جنيف، اتخاذ الخطوات الالزام، بما في ذلك عقد اجتماع للخبراء لمتابعة التوصية المذكورة أعلاه، في أسرع وقت ممکن، وبتاريخ معين لا يتجاوز نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨".

وفي الفقرة ٦ من منطوق القرار، تطلب الجمعية إلى حكومة سويسرا أن تدعو منظمة التحرير الفلسطينية للإشتراك في المؤتمر المذكور أعلاه وفي أية خطوات تحضيرية لذلك المؤتمر.

ثم ينتقل مشروع القرار إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. في الفقرة ٧ من المنطوق، تدعو الجمعية إلى إعطاء زخم جديد لعملية السلام في الشرق الأوسط المتوقفة، وإلى تنفيذ اتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك إلى تأييد مبادئ عملية السلام، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام. وتقرر الجمعية في الفقرة الثامنة من منطوق القرار، إذا ما استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في عدم الامتثال لأحكام القرارين دإط - ٢/١٠ ودإط - ٣/١٠، أن تنظر من جديد في الحالة من أجل تقديم توصيات ملائمة أخرى إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طبقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥).

أخيراً، في الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار، تقرر الجمعية رفع دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً، والإذن لرئيس أحد جمعياته عامة باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

إن مقدمي مشروع القرار يعتقدون أنه مهم وضروري. ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم، بصيغته المقتحمة شفوياً، بالأغلبية الساحقة كالعادة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أستشير الجمعية العامة بشأن الشروع فوراً في النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.3 بصيغته المقتحمة شفوياً. وفي هذا الصدد، حيث أن مشروع القرار لم يعم

من الديباجة يعرب مشروع القرار عن قلق عميق للتدھور المستمر الذي تشهد عملية السلام في الشرق الأوسط وعدم تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها.

وفي الفقرة العاشرة من الديباجة، يؤكد مشروع القرار من جديد أن جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية، والنتائج العملية المترتبة عليها، لا يمكن الاعتراف بها مهما مر عليها من وقت.

يجري تقديم الفقرة الحادية عشرة من الديباجة وهي الفقرة الأخيرة، بوصفها تنصيحاً شفوياً وسيكون نصها كما يلي:

"وإذ تذكر برفضها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقاً لجميع قرارات وإعلانات الأمم المتحدة ذات الصلة".

في الفقرة ١ من المنطوق، يدين مشروع القرار عدم امتثال حكومة إسرائيل لأحكام القرارين دإط - ٢/١٠، ودإط - ٣/١٠، ولا سيما الاستمرار في بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية المحتلة، في حين أن الفقرة ٢ من المنطوق تعيد تأكيد الدعوة إلى وقف جميع أشكال المساعدة والدعم المقدمة لأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولا سيما أنشطة الاستيطان.

أما في الفقرة ٣ من المنطوق فتعيد الجمعية تأكيد توصياتها في هذا الصدد الواردة في القرارين السابقين اللذين اتخذتهما الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. وفي الفقرة ٤ من المنطوق، يكرر مشروع القرار توصية الجمعية العامة للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف بعدم مؤتمر بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان احترام الاتفاقيات وفقاً لأحكام المادة ١.

بالنسبة للفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، أقدم هنا تنصيحاً شفوياً. ينبغي حذف كلمة "تطلب" وإحلال كلمة "توصي" محلها. وفي السطر الثاني، تحذف كلمة "التحضيرية". وفي السطرين الثاني والثالث، تحذف عبارة "في موعد" الواقعه بعد عبارة "في أسرع وقت

لأن نقول لجميع الأطراف إن عليها أن تجلس معاً لصالح السلام الدائم، وإحياء روح مدربيد التي ترددت أصواتها في مؤتمرات أخرى، للاهتداء إلى حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط.

وتتمثل سياستنا كبلد، في الامتناع عن الإدانة، واللجوء إلى الإقناع بدليلاً لها. فعندما تجد شقيقيك العزيزين يتشارحان حول مسألة ما، لا يجوز أن تكون سياستك التلقائية هي نزع سلاح أحد هما ودعوة الثاني إلى ضرب الطرف الأعزل. بل الأحرى بك أن تقف وسطهما وتكون الحكم في موضوع النزاع. وهكذا فإننا ما برحنا نقول على امتداد ٣٠ عاماً، "لندع أطراف هذا النزاع يتكلمون، وسيكون هناك حل بالتأكيد". فقد لمسنا بأنفسنا أنه لا يمكن لأحد أن يكسب حرباً، وأنه عندما تتحدد الأطراف معاً تتوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف.

ولهذا السبب يرى وفد بلدي من الصعب للغاية الدفاع عن حالة لا يوجد لها حل. ونحن ندعو الطرفين أن يواصلوا عقد مؤتمرات في أماكن يقع عليها اختيارهما، وذلك وفقاً للمادة ٣٣ من الميثاق.

ومن ثم، سنتمنع عن التصويت على مشروع القرار A/ES-10/L.3، بصيغته المقحة شفوية، لكن ثبت أننا نحب الجميع. إننا نقف وسطهم ونقول "لا تقتلوا بعضكم ببعض، فالوقت لم يحن بعد لأن تموتوا".

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستصوت كنداصالح مشروع القرار A/ES-10/L.3، بصيغته المقحة شفوية، لأنه يعبر إلى حد بعيد عن شواغلنا بخصوص الاستمرار في بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم / هار حوماً. إن كندا تؤيد بقوة عملية السلام وتشارك بنشاط في البحث عن حل دائم ووطيد في الشرق الأوسط. وقد تشجعنا في الآونة الأخيرة باشتئاف الحوار المباشر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ لأن من رأينا أنه لا يمكن أن تتوصل الأطراف إلى سلم عادل ودائم وشامل في المنطقة إلا عن طريق الحوار المباشر والتفاوض.

ونحن نحث إسرائيل على وقف النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية وفي كل مكان آخر في الأراضي المحتلة. وترى كندا أن بناء مستوطنة إسرائيلية في هار

إلا هذا الصباح، فقد يلزم التخلّي عن الحكم ذاتي الصلة في المادة ٧٨ من النظام الداخلي. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على التخلّي عن المادة ٧٨، والمشروع فوراً في نظر مشروع القرار؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في نظر مشروع القرار A/ES-10/L.3، بصيغته المقحة شفوية. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في معرض تعليق التصويت قبل التصويت، أذكر الوفود بأن بيانات تعليق التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دلاميني (سوازيلاند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعتبر مملكة سوازيلاند هذه اللحظة من أهم اللحظات في تاريخ الأمم المتحدة. فمملكة سوازيلاند، بوصفها دولة ذات سيادة، ما فتئت تشهد، منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، مداولات حول مسائل تمت بصلة لقضية الشرق الأوسط. ولنا تاريخ نسترشد به وتسيرشد به سياستنا الخارجية، وهي سياسة تناصر مساعي حسن النية. وفي مساعي حسن النية يبحث المرء دائماً عن حل ينقذ أرواح الأطراف الداخلة في صراع ما. ولهذا السبب يرى وفد بلدي أن مؤتمر مدربيد توصل فعلاً إلى اتفاق حقيقي، وهذا الاتفاق أقرته أطراف الصراع فيما بعد في مؤتمرات أخرى لاحقة.

وهذا، في نظرنا، يؤكد أهمية الإقناع الدبلوماسي، أي إقناع أطراف نزاع ما بأن تجتمع حول مائدة من موائد المؤتمرات وتتكلّم بلغة السلام لكي تفي بمقاصد ومبادئ الميثاق المتعلقة بضمان السلم والأمن الدوليين. وبوصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة علينا واجب بأن نزيل، بشكل جماعي وفعال، أي شيء من شأنه أن يعرض للخطر السلم الدائم - الذي يعد سلعة حساسة في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بعقد مؤتمر بين الأطراف، نريد أن نحتفظ بالحكم الوارد في المادة ٣٣ من الميثاق، والذي يدعو الأطراف في نزاع ما إلى الاتفاق على زمان ومكان الوسائل السلمية التي تختارها، إن كان لها أن تتوصل إلى حل دائم. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نراقب العملية طوال الوقت، انتظاراً لأن يجتمع الطرفان معاً امتثالاً لاتفاق مدربيد والاتفاق المبرم بينهما في واشنطن في عام ١٩٩٥. ولا نرى، حتى في يومنا هذا، أن الوقت قد فات

تشجيع الطرفين على التقدم في مفاوضاتهما الثنائية المباشرة رغبة في إكمال تنفيذ الاتفاق المؤقت وبدء مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن.

والترويج لا تزال مقتنعة بأن عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لا يساعد على إحراز تقدم في عملية السلام. ونعرب أيضاً عن تحفظاتنا فيما يخص عدداً من العناصر في مشروع القرار. إن التزام ومسؤولية الطرفين نفسيهما التهائين أن يدفعا بعملية السلام إلى الأمام وأن ينفذَا اتفاقات السلام.

مع ذلك، لا تزال الترويج تشعر بتلقي عميق بشأن استمرار إسرائيل في أنشطتها الاستيطانية في المناطق الفلسطينية. ومن الواضح أن تلك الخطوات الانفرادية لا تتمشى مع روح الاتفاques التي توصل إليها بين الجانبين وهي تتعارض مع القانون الدولي. ولذلك، ليس أمامنا من خيار سوى التمسك بموقفنا الذي أعرّبنا عنه بدءاً من اجتماع الدورة الاستثنائية الطارئة في تموز/يوليه وسنصوت مؤيددين مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.3 بصيغته المقحة شفوية. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بورتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقرatية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقرطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، ملاوي، ماليزيا،

حوماً/ جبل أبو غنيم يتناهى مع القانون الدولي ويضر بعملية السلام.

فيما يتعلق بالفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المنطوق، فإن سياسة كندا هي أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق فعلًا على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. وباعتبارها طرفًا متعاقدًا سامياً في اتفاقية جنيف، فإن قرارنا بشأن مزايا عقد المؤتمر الذي يدعى لإقليمته في الفقرة ٤ من المنطوق سيتخذ بعد إجراء دراسة كاملة بشأن ضرورة المؤتمر و نتيجته وأثره المحتملين على عملية السلام، وأيضاً بشأن الآثار المالية، وذلك - بطبيعة الحال - بعد إجراء مشاورات كاملة مع الأطراف المتعاقدة السامية الأخرى.

إن كندا تعتقد أن الطرفين يتحتم عليهما أن يحترما تنفيذ اتفاقاتهما القائمة احتراماً تاماً. وهذا التزام يجب أن يتضمن بذل القيادة الفلسطينية جهداً عازماً لمحاربة الإرهاب.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أسمحوا لي أولاً، بأن أذكر أن وفد بلدي قرر - بعد دراسة مشروع القرار بعناية - التصويت مؤيداً. وبهذه المناسبة، نود أن نقدم بعض الآراء.

إن اليابان تصدت مؤيدة مشروع القرار لأننا نوافق على اتجاهه العام فيما يتعلق بأنشطة البناء في القدس الشرقية. وفي يوم ٢٥ آب/أغسطس، أبلغ رئيس وزراء اليابان ريو تارو هاشimoto رئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو ضرورة الامتناع عن أي إجراء قد يحكم مسبقاً على مفاوضات الوضع النهائي.

فيما يتعلق بالتوصية بعقد مؤتمر في إطار اتفاقية جنيف الرابعة، نشعر بالقلق لأن مؤتمراً كهذا قد يكون له أثر سلبي على عملية السلام في هذه المرحلة، حيث المسار الفلسطيني يتحرك بشكل جزئي. وفي عقد مؤتمر كهذا، يلزم إجراء مداولات متأخرة بشأن توقيته.

ويحدونا أمل وطيد أن تعيد فلسطين وإسرائيل عملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها في أقرب وقت ممكن.

السيد بيورن ليان (الترويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترحب الترويج باستئناف المحادثات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وستواصل الترويج

ونعتبر أن القرار لن يكون مفيدا في تلك العملية، ولذلك امتنعنا عن التصويت.

السيد و هبة (الجمهورية العربية السورية): إن وفد الجمهورية العربية السورية قد دعم بقوة عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي خصصت لمناقشة التدابير غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية وال العربية المحتلة. وكانت سورية من أوائل الدول التي أعلنت الأمان العام بتأييدها عقد هذه الدورة التي تستأنف للمرة الثالثة. إن بلادي انطلاقا من مسؤوليتها القومية تؤيد بقوة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية، واعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، نعيد التأكيد من جديد على موقف بلادي الثابت بتأييد عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٢٥ (١٩٧٣) و ٢٣٨ (١٩٧٨) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٩) وما زالت سورية تعلن استعدادها لاستئناف عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها في واشنطن، وضرورة احترام الحكومة الإسرائيلية الحالية للالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الحكومة السابقة بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لقد صوت وفدي لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.3 المعروض أمام الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة إيمانا منه بأن بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عامل غير قانونيين وغير شرعيين ويتعارضان مع قواعد ومبادئ القانون الدولي ويعتران كذلك خرقا لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة التي اعتبرت هذه الأعمال غير شرعية ويتوخى إزالتها، وطلبت من جميع الدول الأعضاء اعتبارها باطلة ولا غية منها من زمن.

إن مشروع القرار الذي اعتمدناه اليوم بأغلبية ساحقة يثبت مرة أخرى ما أكدته الفقرة السابعة من الدبياجة بالمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين.

ملديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، هولندا، نيوزيلندا، النiger، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زيمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: استراليا، بلغاريا، بوروendi، الكاميرون، كوسตารيكا، جورجيا، جزر مارشال، نيكاراغوا، رومانيا، رواندا، سوازيلند، أوذبكستان، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار A/ES-10/L.3، بصيغته المقترنة شفويا، بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار دإط - ٤/١٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في تحليل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدللي بها الوفود من مقاعدتها.

السيد كرايتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال استراليا تؤيد المبادئ التي يقوم عليها هذا القرار. لقد أوضحنا رأينا بأننا نعتبر النشاط الاستيطاني لا ينفي عملية السلام. واستراليا تشعر بقلق كبير إزاء الوضع الراهن لعملية السلام، وهي تحث باستمرار الطرفين على أن يتزما بإجراءات مفاوضات فعالة لتحقيق سلام عادل و دائم و شامل في الشرق الأوسط.

ونحن نعتقد أنه لا يوجد بدile عن إجراء محادثات صريحة، مباشرة واسعة النطاق بين الطرفين نفسهما.

وميزت دائماً بين الإرهاب وبين النضال المشروع ضد الاحتلال الأجنبي.

السيد بيلغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): القرار ES-10/4 الذي اتخذ هنا اليوم لن يجمع الأطراف مع ولكنه بالأحرى سيستمر في توفير ذريعة للذين يرغبون في تناول هذه القضية حتى محافل دولية وليس عن طريق محادثات ثنائية مباشرة.

والجمعية العامة لا تضفي على نفسها فخراً عندما تجتمع كل بضعة أشهر لاعتماد قرار قد تم ليس له على الإطلاق أية علاقة بالأعمال الحقيقية لعملية السلام. ولسوء الطالع فإن الأمم المتحدة بهذه الطريقة تواصل تجسيد عدم اهتمامها الجماعي بهذه الحالة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التوصيات الواردة في القرار والمتعلقة بالأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة تدعوا للأسف، لأنها تضفي الطابع السياسي على صك إنساني من الناحية الجوهرية. ويعتبر هذا سابقة خطيرة تقوض اتفاقية جنيف الرابعة والجهود الرامية إلى تنفيذها.

لهذه الأسباب صوتت إسرائيل ضد القرار.

السيد شن (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): من المؤسف إنه لم يحدث تقدم يذكر في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية على الرغم من المطالبة بإعطاء زخم جديد لعملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط والدعوة إلى تنفيذ الاتفاques التي تم التوصل إليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما يرد في القرار ES-10/3 لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة، والذي اتخاذ بأغلبية ساحقة بتاريخ ١٥ تموز يوليه ١٩٩٧.

وعلاوة على ذلك فإن الحالة في الواقع الأمر لم تتغير. والقرار ES-10/4 يشير إلى أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلي وبصفة خاصة في جبل أبو غنيم الذي يقع في جنوب القدس الشرقية والتي أدت أخيراً إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة في نيسان/أبريل الماضي، لم تتوقف حتى الآن.

كان ينبغي أن توقف فوراً وبالكامل كل هذه الأنشطة الاستيطانية وفي نفس الوقت كان ينبغي للجانبين أن

لقد كان وفدي يأمل من مقدمي مشروع القرار أن تتضمن الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار الإعراب عن القلق العميق للجمعية العامة للأمم المتحدة حيال التدهور المستمر الذي يستهدف عملية السلام في الشرق الأوسط وأن تكون هذه الفقرة منسجمة مع الواقع المستمر منذ عام كامل، أي أن تشير إلى أن عملية السلام معطلة من جراء تنصل الحكومة الإسرائيلية الحالية من عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٢) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٩) و ٤٢٧ (١٩٧٨) و ٤٢٨ (١٩٧٩) و ٤٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣٠ (١٩٧٩) و ٤٣١ (١٩٧٩) و ٤٣٢ (١٩٧٩) و ٤٣٣ (١٩٧٩) و ٤٣٤ (١٩٧٩) و ٤٣٥ (١٩٧٩) و ٤٣٦ (١٩٧٩) و ٤٣٧ (١٩٧٩) و ٤٣٨ (١٩٧٩) و ٤٣٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٩ (١٩٧٩) و ٤٣٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣٢١ (١٩٧٩) و ٤٣٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣٣٠ (١٩٧٩) و ٤٣٣١ (١٩٧٩) و ٤٣٣٢ (١٩٧٩) و ٤٣٣٣ (١٩٧٩) و ٤٣٣٤ (١٩٧٩) و ٤٣٣٥ (١٩٧٩) و ٤٣٣٦ (١٩٧٩) و ٤٣٣٧ (١٩٧٩) و ٤٣٣٨ (١٩٧٩) و ٤٣٣٩ (١٩٧٩) و ٤٣٤٠ (١٩٧٩) و ٤٣٤١ (١٩٧٩) و ٤٣٤٢ (١٩٧٩) و ٤٣٤٣ (١٩٧٩) و ٤٣٤٤ (١٩٧٩) و ٤٣٤٥ (١٩٧٩) و ٤٣٤٦ (١٩٧٩) و ٤٣٤٧ (١٩٧٩) و ٤٣٤٨ (١٩٧٩) و ٤٣٤٩ (١٩٧٩) و ٤٣٥٠ (١٩٧٩) و ٤٣٥١ (١٩٧٩) و ٤٣٥٢ (١٩٧٩) و ٤٣٥٣ (١٩٧٩) و ٤٣٥٤ (١٩٧٩) و ٤٣٥٥ (١٩٧٩) و ٤٣٥٦ (١٩٧٩) و ٤٣٥٧ (١٩٧٩) و ٤٣٥٨ (١٩٧٩) و ٤٣٥٩ (١٩٧٩) و ٤٣٦٠ (١٩٧٩) و ٤٣٦١ (١٩٧٩) و ٤٣٦٢ (١٩٧٩) و ٤٣٦٣ (١٩٧٩) و ٤٣٦٤ (١٩٧٩) و ٤٣٦٥ (١٩٧٩) و ٤٣٦٦ (١٩٧٩) و ٤٣٦٧ (١٩٧٩) و ٤٣٦٨ (١٩٧٩) و ٤٣٦٩ (١٩٧٩) و ٤٣٧٠ (١٩٧٩) و ٤٣٧١ (١٩٧٩) و ٤٣٧٢ (١٩٧٩) و ٤٣٧٣ (١٩٧٩) و ٤٣٧٤ (١٩٧٩) و ٤٣٧٥ (١٩٧٩) و ٤٣٧٦ (١٩٧٩) و ٤٣٧٧ (١٩٧٩) و ٤٣٧٨ (١٩٧٩) و ٤٣٧٩ (١٩٧٩) و ٤٣٨٠ (١٩٧٩) و ٤٣٨١ (١٩٧٩) و ٤٣٨٢ (١٩٧٩) و ٤٣٨٣ (١٩٧٩) و ٤٣٨٤ (١٩٧٩) و ٤٣٨٥ (١٩٧٩) و ٤٣٨٦ (١٩٧٩) و ٤٣٨٧ (١٩٧٩) و ٤٣٨٨ (١٩٧٩) و ٤٣٨٩ (١٩٧٩) و ٤٣٩٠ (١٩٧٩) و ٤٣٩١ (١٩٧٩) و ٤٣٩٢ (١٩٧٩) و ٤٣٩٣ (١٩٧٩) و ٤٣٩٤ (١٩٧٩) و ٤٣٩٥ (١٩٧٩) و ٤٣٩٦ (١٩٧٩) و ٤٣٩٧ (١٩٧٩) و ٤٣٩٨ (١٩٧٩) و ٤٣٩٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٥ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٦ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٧ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٨ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢١٩ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٠ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢١ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٢٢ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٣ (١٩٧٩) و ٤٣١٣٢٢٢٢٢٢٤ (١٩٧٩) و ٤٣١٣

وقطاع غزة. ومما يؤسف له أن الأمين العام يوثّق رخص لهذا المطلب.

وبعد ذلك أمر عبد الناصر بدخول ١٠٠٠٠ فرد من قواته إلى سيناء واتخاذ الواقع التي كانت تعسّر فيها قوات الأمم المتحدة. وأخذت الدول العربية تتعهد واحدة تلو أخرى بأن تضم قواتها إلى تلك العملية النزقة حتى أصبحت هناك قوات تزيد عن ٢٥٠٠٠ فرد و ٢٠٠٠ دبابة و ٧٠٠ طائرة على الخط الأمامي تحيط إسرائيل بحلقة عدائية.

وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ أعلن راديو القاهرة ما يلي:

"هذه فرستنا يا عرب لكي نوجه ضربة قاتلة إلى إسرائيل تمحو وجودها تماماً من أرضنا المقدسة".

وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٧، أعلن عبد الناصر إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائلية، مبتداً بذلك حصاراً بحرياً، وهو عمل من أعمال الحرب.

وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٦٧، أعلن عبد الناصر من راديو القاهرة:

"إن الشعب العربي يريد أن يحارب. وقد كنا ننتظّر اليوم المناسب حتى نكمل استعدادنا... ومؤخراً شعرنا بأننا أقوياء لكي نحقق النصر بعون الله إذا ما دخلنا المعركة مع إسرائيل. وعلى هذا الأساس قررنا أن نتخذ التدابير الفعلية لذلك في شرم الشيخ..."

القاعدة المصرية في مدخل مضيق تيران -

"وهذا يعني الدخول في مواجهة مع إسرائيل. واتخاذ هذه الخطوة يجعل من الضروري أن تكون مستعدّين للدخول في حرب شاملة مع إسرائيل".

وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٧، أعلن عبد الناصر في مؤتمر صحفي:

"إن وجود إسرائيل في حد ذاته عمل من أعمال العدوان... ونحن لا نقبل أي نوع من التعايش مع إسرائيل".

يتمكننا من مناقشة جميع المسائل المتبقية بطريقة صريحة وبعقل مفتوح، كما اقترح وفدي في بداية هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. ويعتقد وفدي أن القرار الذي اعتمد توا يتضمن رسالة واضحة تفيد بأن الزخم الذي توفر لعملية السلام قد يضيّع نهايّاً ما لم تتخذ قريراً الخطوات المناسبة.

وقد صوت وفد بلدي لصالح القرار ES-10/4 على أساس هذه الاعتبارات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتّكل الآخر في تعليّل التصويت.

أعطي الكلمة الآن للممثّلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد بيلغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلبت الكلمة حتى أمارس حق وفد بلدي في الرد على البيانات التي أدلى بها صباح اليوم الممثّل الدائم لمصر.

أشار السفير المصري في بيانه إلى الجزء الخاص من بياننا المتعلّق بالأحداث التي أدت إلى حرب الأيام الستة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وجود إسرائيل اللاحق في هذه الأراضي. وأكرر أن وجود إسرائيل في تلك الأرضي كان نتيجة لاضطرارها إلى الدخول في حرب للدفاع عن النفس. لقد فرّضت علينا هذه الحرب بسبب أعمال وأقوال بعض الزعماء العرب في ذلك الوقت، وأشارت بصفة خاصة إلى ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر، حاكم مصر. دعونا مرة أخرى وإلى الأبد نضع الأمور في الصاب السليم وأن نسمع دون زخرفة للمرة الأخيرة كما آمل، كلمات العدوان والعنف التي صدرت من القاهرة في تلك الأيام.

بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٦٧ ذكر راديو القاهرة نقلًا عن الرئيس ناصر ما يلي:

"مصر بجميع موارده البشرية والاقتصادية والعلمية، مستعدة للدخول في حرب شاملة ستكون فيها نهاية إسرائيل".

وفي ذلك اليوم بالذات، طالبت مصر بالانسحاب الضوري لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من مواقعها الحاجزة بين مصر وإسرائيل في شبه جزيرة سيناء

يحدث ذلك التحرير في كل ما حدث كل ما نراه اليوم ولما كانت إسرائيل قد احتلت الأراضي التي تحتلها الآن. وأجد صعوبة إلى حد ما في فهم ذلك البيان، لأنه بقدر ما تستطيع أن تفهمه من جميع الإعلانات الصادرة عن إسرائيل في هذه الأيام، هناك ضم خاص لهذه الأرضي، وهو ضم يكاد أن يوصف بأنه "حق". وهذا أمر ينطوي على تناقض. فإذاً أن تكون المسألة حق أو أن تكون حرباً للدفاع عن النفس. وهي لا هذا ولا ذاك.

لذلك، أود أن أنبي هذه الدورة بإعادة ما قاله سفير بلدي صباح اليوم من أن مصر، وهي البلد الذي بدأ عملية السلام في المنطقة، وهي تعمل بشكل دؤوب لإحلال السلام

لقد حدث كل هذا عندما كانت إسرائيل غير موجودة في أي من الأراضي التي تجري المناقشة حولها الآن.

إن غرضنا ليس الدخول في مناقشة تاريخية عقيمة، وإنما بالأحرى تذكر الجمعية العامة بأن المشاكل التي تجري مناقشتها هنا اليوم لها جذورها في العدوان على إسرائيل في عام ١٩٦٧، ولو لم تطرد قوات الطوارئ الدولية من سيناء، ولو لم ينشر ١٠٠٠٠ فرد من القوات المصرية على حدود سيناء، ولو لم يطوق بلدنا بحلقة من الجيوش المعادية، ولو لم يفرض حصار على مضيق تيران، ولو لم يدل القادة العرب ببيانات مسرحية وحربية في ذلك الوقت لما حدثت أي حرب في عام ١٩٦٧، ولما كان هناك وجود لإسرائيل في تلك الأرضي، ولما جلسنا هنا اليوم لنناقش الممارسات الإسرائيلية في تلك الأرضي.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن إسرائيل وجدت لزاماً عليها أن تتحمل الكثير. ونحن ما زلنا ملتزمين بالسلام مع جيراننا على أساس مرجعيات عملية السلام المنصوص عليها في خطاب الدعوة الذي وجهه راعيا السلام إلى المشاركين في مؤتمر مدريد.

إننا ندعو الفلسطينيين وغيرهم من الأطراف في عملية السلام إلى الانضمام إلينا في مضايقة جهودهم من أجل تحقيق السلام.

السيد زكي (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد مصر وبالنيابة عن سفيرها، الذي يشتراك الآن في مشاورات مجلس الأمن بشأن قضية ذات أهمية خاصة أيضاً لمنطقةنا، أود أن أعلق على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل ممارسة لحق الرد.

لقد اقتبس ممثل إسرائيل بعض تعليقات وسائل الإعلام التي أذيعت من راديو القاهرة قبل ٣٠ عاماً في جو كان معروفاً تماماً لشعوب منطقتنا قبل إحلال السلام. ولا فائدة من القول الآن بأن ما أذيع من راديو القاهرة كان فيه تحرير في هذا الكلام، ولكنني على يقين بأن لدينا أيضاً للخصوص في هذا الكلام، ولكنني على يقين بأن لدينا أيضاً قائمة - وهي قائمة لا تنتهي - من العبارات الطنانة التي خرجت من إسرائيل على نفس هذا المنوال.

أود أن أعلق على بيان ممثل إسرائيل - ولست أقتبس هنا لأنني لم أدون ما قاله - ومفاده أنه لو لم يكن هذا هو الحال، ولو لم توجد تلك العبارات الطنانة، ولو لم

بين جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، ينبغي ألا تك足أ بهذا النوع من البيانات لأننا لو انخرطنا في هذا النوع من الحلقات المفرغة فإنها لن تنتهي أبداً.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد طلب المراقب عن فلسطين أن يدلّي ببيان.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): أود فقط أن أعبر عن شكرنا العميق باسم الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية لكل الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار الذي اعتمداليوم، وبشكل خاص تلك الدول الشقيقة والصديقة التي تبنت المشروع.

وبغض النظر عن أن بعض الأطراف لا تزال على ما يبدو عاجزة عن فهم الرسالة، إلا أننا نحن نبقى فخورين بالموقف العادل الواضح الذي اتخذه المجتمع الدولياليوم. وبهذه الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة. ونحن نشكر لكم شكرنا على هذا الموقف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أختتمت الآن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وذلك وفقاً لنص الفقرة ٩ من القرار الذي اتخاذ في الجلسة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠